الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات
صادر

رقم	التاريخ	المرفقات
٤٥٢	٢٠٢١/٦/٩	تقرير ١٤ ورقة

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم طيه تقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بدراسة ما ورد بالتقرير من ملاحظات والإفادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مديرة الإدارة

" محاسبة / فينيس خلاف أبسخيرون "

تحريراً في : ٩/ ٦/ ٢٠٢١

وارد
الإدارة العامة لمراقبي الحسابات
رقم ١٨٢ تاريخ ١٠/٦/٢٠٢١

بدر ،،،

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــالية المستقلة المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢١/٣/٣١
*****

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :
قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في٢٠٢١/٣/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) .
وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:
قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ :
فى ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة الواردة للإدارة في ٢٠٢١/٥/١٧ والمعلومات والبيانات المتاحة ، فقد أسفر ذلك الفحص عن بعض الملاحظات المؤثرة على القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١ ومنها :-

١- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشـركة وهى اراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتي تضمنت ـ بعد الإطلاع على الطبيعة القانونية لكل قطعة من الأراضي المذكورة (كما ورد بمرفقات الفتوى) ـ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ـ قبل تحويلها إلى شركة مساهمة ـ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل في أصول الشركة ، وكذا فتوي رقم ١٦٨/١/٧ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ .

وقد أفادت الشركة بردها عن تلك الملاحظة [1] " أنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة.

كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢١/٣/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

ويرتبط بذلك :مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع أرض مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المستبعدة من سجلات الأصول بالشركة ضمن أراضي أخرى بناءً على قرارات رئيس مجـلس الوزراء أرقام ١٤٢ في ٢٠٠٤ ، ٩٨٩ في ٢٠٠٥ ، ٦٠٨ في ٢٠٠٦ - المقام عليها مبنى الشركة الرئيسي ومباني أخرى .

يتعين الإلتزام بالفتاوى المشار إليها والأحكام الصادرة فى هذا الشان وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك ، مع موافاتنا بآخر المستجدات القانونية المشار إليها برد الشركة في هذا الشأن ، مع سرعة تقنين وضع الأراضي المقام عليها مباني الشركة بالقرية الذكية فى ظل ورود خطاب من شركة تنمية القرى الذكية بخصوص ذلك ، وإعادة حساب إهلاك تلك المباني بما يتناسب مع الوضع القانوني لها.

٢- تم إضافة نحو ١٤,٨٠ مليون جنيه لحساب الأراضي - بالخطأ - قيمة أرض مشتراه خلال شهر مارس ٢٠٢١ لإقامة سنترال بمدينة مستقبل سيتي - بالقاهرة الجديدة - بالرغم من تضمن البند (١٣) من عقد الشراء "الا تنتقل ملكية الأرض إلى الشركة إلا بعد إتمام نسبة ٨٠% من مشروع السنترال " ، كما تضمن العقد أن مدة إنشاء السنترال خمس سنوات .

يتعين إستبعاد قيمة الأرض من حساب الأصول الثابتة وإدراجها ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ .

٣- لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ١٤٩,٣ مليون جنيه [2] قيمة اصول دخلت الخدمة ولم يتم اضافتها لحساب وسجلات الاصول الثابتة ، كما لم يتم حساب اهلاك عنها بالرغم من التشغيل ، بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا للإستخدام ...إلخ" ،الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول .

يتعين اجراء التصويب اللازم فى ضوء معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

٤- تضمنت حسابات الاصول الثابتة نحو ٥٤,٦٣ مليون جنيه - بقطاع الديوان العام [3] - قيمة عقود تضمنت مبالغ تخص شركات تابعة للشركة .

---

[1] - الوارد ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

٢- نحو ١٥ مليون جنيه بقطاع الديوان العام ، نحو١٢٧ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ٧,٣مليون جنيه قيمة عقود دعم فني مدرجة بحساب المشروعات بقطاع المخازن بالرغم من بدء سريان تلك العقود وحصول الشركة على الخدمة المتعاقد عليها .

[3] - نحو٢٧ مليون جنيه قيمة العقد رقم (١/٢٠٢٠/٢٢١) الخاص بتوريد وتحديث تراخيص وبرمجيات (Bmmiddeware Message Braker) ، نحو ١٣,٨ مليون جنيه قيمة المهمات الواردة والخاصة بالعقد رقم (١/٢٠١٩/٢٢١) ، كذا زيادة العقد برقم (١/١/٢٠١٩/٢٢١) والخاص بتوريد وتركيب أجهزة تأمين المعلومات والشبكات علي مسارات الإنترنت (المصرية للإتصالات ٧٠% ، المصرية لنقل البيانات ٢٠% ، أكسيد ١٠ %) ، نحو ٥,٢٧١ مليون جنيه قيمة عقد رقم (١٨/٢٠١٩/٢٢١) الخاص بتجديد تراخيص (Juniper Firewall) وتقديم الدعم الفني ، نحو ٦ مليون جنيه تمثل ٢٥% من العقد رقم (٧/٢٠١٨/٢٢١) المبرم مع شركة سنترا والخاص بتوريد أجهزة لتحديث السعات التخزينية ، نحو ٢,٥٥٥ مليون جنيه قيمة زيادة العقد رقم (١/١/٢٠١٩/٢٢١)الخاص بتطويروزيادة سعات أجهزة تأمين المعلومات والشبكات علي مسارات الإنترنت ، - كما لم

يتعين إجراء التصويب اللأزم وتحميل الشركات التابعة بنصيبها من تلك الأصول ومراعاة الأثر علي الحسابات المختصة .

٥- لم تقم الشركة بإستبعاد قيمة كلاً من الكوابل النحاسية التي تم سحبها وكذا التي تعذر سحبها (بمعرفة شركة كوين) خلال الربع الأول من العام المالي الحالي من حسابات الأصول وذلك بسب التأخر في إعداد المطابقة الدورية بين الشركتين ، كما لم تقم بإستبعاد قيمة مسارات الكوابل التي تعذر سحب الكوابل منها لأسباب فنية وأصبحت تلك المسارات غير صالحة للإستخدام وذلك وفقا لما أفادت به لجان سحب الكوابل بقطاع وسط الدلتا .

يتعين سرعة إجراء المطابقة المشار إليها وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة .

٦- لازالت الشركة تقوم بمعالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع **ضمن النشاط العادى لها** بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (ا) ، وتجدر الاشارة الى انه بالرغم من اقرار الشركة بالملاحظة الا انها لم تقم بإجراء التصويب اللازم منذ عدة سنوات حيث تكرر ردها بانه " جارى المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى امكانية توفير متطلبات المعيار " وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة ما يلى :-

- اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطا لظهوره ضمن الاصول) وبقيمة دفترية اقل(بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه).
- ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتى يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات).
- عدم صحة نتيجة البيع (من ربح اوخسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة .
- استمرار الخطا فى حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء .
- تحمل الشركة بفروق ضريبية ناجمة عن المبالغة فى ارباح بيع تلك السعات .

وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة فى هذا الشان جاء غير محدد وغير حاسما حيث ورد بردها "انها تقدم خدمات دوائر IRU (**طبقا للبند الخامس الخاص بتاجيردوائر الاتصالات**) اى انها ايرادات تاجير الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام " والذى يتطلب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات "، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت فى فقرة اخرى من ذات الرد " **ان (التاجير) بنظام IRU (يشبه) فى جوهره (البيع)**" وبناء على ذلك تقوم (الشركة بالاعتراف بايرادات الـ١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة) يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فى السنة التى ابرم فيها عقد الIRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة فى فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الIRU (**ليست بيعا**) حيث انها فى نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات وتصبح الشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار فى اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره .

الامر الذى يتطلب من الشركة حسم طبيعة تلك الايرادات وموافاتنا بالسند الذى يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم (٥) – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء ومعيار رقم (٢) المخزون ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية – قانونية) .

يتبين لنا تحميل حسابات الأصول الثابتة بما يخص الشركة المصرية للإتصالات من باقي قيمة العقد رقم (٧/٢٠١٨/٢٢١) والخاصة بكلاً من (الخدمات المهنية ، الدعم الفني ، التدريب)}والبالغ قيمتها نحو ٧,٦ مليون جنيه .

٧- عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى فى ٢٠٢١/٣/٣١ ومن مظاهر ذلك مايلى :-

أ – عدم استبعاد تكلفة بعض السعات المباعة خلال العام منها باقى تكلفة استبعاد عدد G١٠٠ المباعة لشركة اورانج الاردن خلال الربع الاول لعام ٢٠٢١ على كابل FEAحيث تم استبعاد نحو ١٥,٤ مليون جنيه المعادل لنحو ٨١٩,٦ الف دولار فى حين ان خطاب الجهة الفنيه افاد ان تكلفة السعات المباعه تقدر بنحو٢,٣ مليون دولار بفارق قدره ١,٢٨ مليون دولار بما يعادل نحو ٢٠ مليون جنيه.

ب- الاستبعاد الجزئى (وليس الكلى) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من اكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل

لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (STC - orange – p c c w – ITC) على كوابل (IMEWE ٥ SMWE - TE-NORTH – EIG) .

ج – وجود فروق فى استبعادات تكلفة السعات المباعة ناجمة عن استبعاد تلك التكلفه باقل من القيمة الدفترية فى بعض الاحيان وباكبر من القيمة الدفترية فى احيان اخرى الامر الذى يؤثر على صحة الرصيد ومن الامثلة على ذلك ما يلى :-

- استبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعة بنظام IRU على كوابل الشركة المختلفة خلال الفترة من١/١/٢٠١٥ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو١٤٢,٥مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفتريه بنحو١٢٣,٧ مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ .

- نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمه السعات المباعه لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى ٤ SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ماتقدم مع حصر كافة الحالات المماثلة لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٨- إستمرار ضعف نظم الضبط الداخلي لمنظومة الإعتمادات المستندية والمخازن بالشركة والترابط بينها وبين باقي القطاعات وهو ما سبق أن أشرنا إليه بتقريرنا على القوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، وقد جاء رد الشركة مؤيدا للملاحظة ، ولكن دون تقدم ملموس بشأنها حتى ٢٠٢١/٣/٣١ ، حيث تبين :-

أ - إستمرار تضمن حساب الإعتمادات المستندية بالخطا نحو ٢٥٧ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة عقود توريد قطع غيار ورد مشمولها وصرفها للاستخدام مباشرة دون توسيط حسابات المخزون ،الأمر الذي أثر على قيمة المشروعات تحت التنفيذ والحسابات ذات الصلة.

- فضلا عن تضمن رصيد حساب مديونيات طرف البنوك نحو ٢٦ مليون جنيه يرجع تاريخ البعض منها لعام ٢٠١٥ . بعضها يمثل قيمة إعتمادات مستندية تم تعليتها بالحساب لحين تسويتها (قطاع الديوان العام) .

ب - إستمرار تضمن حساب وأرصدة المخزون نحو ٥٩,٤٠ مليون جنيه يمثل قيمة تسويات جردية تخص عام ٢٠٢٠ بالفرق بين أرصدة الجرد الفعلي وبين أرصدة مراقبة المخازن في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، والتي تم إضافتها بقيم تقديرية (متوسط أسعار عن السنوات السابقة) لعدم توافر المستندات الفعلية المؤيدة .

ج - التأخر في إضافة قيمة مهمات كوابل بنحو ٥٥ مليون جنيه لحسابات المخزون حتى ٢٠٢١/٣/٣١ منها نحو ٣١,٢ مليون وردت خلال عام ٢٠٢٠ .

- كما لم يتضمن المخزون حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢,٤ مليون جنيه يمثل قيمة مهمات مخزن الدير بمحافظة سوهاج ، الأمر الذي يتعارض مع قواعد الرقابة على المخزون .

د - لم نقف على أسباب التأخر لسنوات طويلة في عدم إدراج **معظم** مهمات مخزن قطع غيار الـ IP CORE البالغ قيمتها نحو ١٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ على منظومة المخازن بالشركة ، الأمر الذي أضعف الرقابة عليها وقد ترتب على عدم إدراجها ضمن منظومة الأوراكل بالشركة عدم متابعة حركة تلك الأصناف من حيث حد الطلب وتوافر تلك المهمات من عدمه في حالة الحاجة إليها وبالتالي الشراء وتكدس المهمات بالمخازن وهو ما يؤيده تصاعد قيمة مخزون الشبكة (شبكة الـ IP CORE) من نحو ٦٤ مليون جنيه وقت شرائها خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ ، فضلا عن بلوغ نسبة المخزون الراكد - وفقا لبيانات الشركة - من تلك المهمات نحو ٤٦% من قيمة الرصيد المشار إليه بعاليه في ٢٠٢١/٣/٣١ .

- ويرتبط بذلك لم نقف على أسباب تضمن أرصدة المخازن بالشركة عدد ٩٢٦٥٠ جهاز راوتر نوع ADSL – تحت الفحص – مملوكة لشركة " وي داتا " بقيمة ١,٦٨ مليون جنيه لم يتم الصرف منها منذ ٢٠١٩/٥/٢٨ .

هـ - إستمرار وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفتري (المالي) والرصيد من واقع حسابات المخازن بعدة قطاعات بالشركة ومنها : **قطاع النظم** بنحو ٣٣ مليون جنيه ، ٣٤ مليون جنيه بالنقص والزيادة على التوالي ، وقد سبق الإشارة إليها بتقاريرنا السابقة دون فيام الشركة بالتصويب اللازم ، وكذا وجود فروق **بقطاعي شرق القاهرة وقطاع الدولي** .

و- إستمرار الشركة بتحميل المصروفات مباشرة بقيمة الاصناف المحولة من المخازن الرئيسية الى المخازن الفرعية بالعديد من قطاعات الشركة الأمر الذي اظهر حسابي المخزون والمصروفات على غير حقيقته في ٢٠٢١/٣/٣١

ز- مخالفة الشركة للبند رقم (٩) من معيار المحاسبة رقم (٢) الخاص بالمخزون التي تضمنت " أن يتم قياس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل " حيث تم تخفيض قيمة المخزون بنحو ٨٧ مليون جنيه لمقابلة الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة على أساس زمني فقط وليس على أساس صافي القيمة البيعية.

ح - تراخي الشركة عن إجراء جرد مفاجئ بصفة دورية لموجودات المخازن عن الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ .

يتعين ما يلي :-

أ - إجراء المساءلة اللازمة بشأن صرف قطع الغيار المشار إليها للإستخدام دون إجراء التسويات اللازمة .

ب - سرعة وضع وتفعيل نظام للضبط الداخلي للمخازن لتحقيق الترابط اللازم .

ج - توفير المستندات اللازمة لإجراء التسويات لتلك المبالغ .

د- حصر كافة المهمات بجميع مخازن الشركة غير المدرجة ضمن حساب المخزون وإجراء التسويات اللازمة.

هـ - موافاتنا بأسباب كل من :-

- التأخر في إدراج جميع مهمات الـ IP CORE على منظومة المخازن بالشركة حتى تاريخه .

- شراء تلك الأعداد الكبيرة من أجهزة الراوتر بالرغم من عدم وجود طلب عليها واستمرار وجودها بمخازن الشركة المصرية بالرغم من أنها مملوكة لشركة وي داتا..

- التراخي عن إجراء الجرد المفاجئ.

- مراعاة الإلتزام بما ورد بمعيار المخزون بشأن قياس المخزون .

٩- إستمرار تضمن الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها ما يلي : **أرصدة** مدينة بنحو ٣٤٦ مليون جنيه [٤] ، **أرصدة** دائنة [٥] بنحو ١٩١ مليون جنيه ، وقد تم الإشارة إليها تفصيلا ضمن تقاريرنا المبلغة للشركة عن موازين المراجعة القطاعية .

يتعين سرعة وحصر كافة الأرصدة المدينة والدائنة ودراستها وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة.

١٠- تضمن حساب مديونيات متنوعة أخري (حـ/٢٥٣٩٠٠١) نحو ٦٤,٥ مليون جنيه ، والناتجة عن القيود المتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بالتغييرات في السياسات المحاسبية "عقود التأجير" حيث لم يؤخذ في الإعتبار ما تم سداده خلال السنوات السابقة وما تم تحميله على حساب المصروفات - الإيجارات - خلال عام ٢٠٢٠ للتأثير على الأرباح المرحلة.

يتعين إجراء التصويب اللازم .

١١- لم يتم تحميل حساب المصروفات بكل من :-

- **نحو ٣١ مليون جنيه** قيمة الدعم الفني المستحق للعقود : (٩/١/٢٠١٦/٢١١) ، (٤/٢٠١٧/٢٢٢)، (٢/٢٠١٦/٢١١) ، بالإضافة إلى نحو مليون جنيه مستحق لهيئة مترو الأنفاق نظير إستغلال حرم مسار المترو عن الربع الأول من العام الحالي - قطاع النظم والتراسل.

- **نحو ١٩ مليون جنيه** قيمة مصروفات مدفوعة مقدما تخص مصروفات استحقت ولم يتم تسويتها - بقطاع الديوان العام .

- **نحو ٣,٨١ مليون جنيه** تخص العقد رقم (٤/٢٠١٧/٢٢٢) يمثل قيمة إستهلاك لقيمة العقد - بقطاع النظم .

- نحو ١,٧ مليون جنيه قيمة إهلاك خاص بالعقد رقم (١/٢٠٢٠/٢٢١) الخاص بتوريد وتحديث تراخيص وبرمجيات (Bmmiddeware Message Braker) حيث تم حساب إهلاكه على ٥ سنوات وصحته ٣ سنوات - بقطاع الديوان العام .

- **نحو ٣ مليون جنيه** قيمة الفائدة المخصومة علي الشركة ببنك بلوم مصر وتخص شهر فبراير ٢٠٢١ ، بقطاع الديوان العام .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

١٢- إستمرار قيام الشركة بإستبعاد العديد من المبالغ من الوعاء الذي يتم عليه حساب الرسوم المقررة المستحقة للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات طبقا للترخيص الممنوح للشركة من قبل الجهاز وتتمثل فيما يلي :-

- قيمة الدوائر بنظام I R U لعملاء خارج مصر - البالغ قيمته نحو ٥,٨٠٩ مليارجنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ .

- ما يتعلق بتلك الدوائر من إيرادات تشغيل وصيانة - البالغ إجماليها نحو ١٠٠,٨٧ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ .

- إيرادات أتعاب دولي عن خدمة الترانزيت البالغة نحو ١٩٥ مليون جنيه عن ذات الفترة .

---

[٤] - نحو٣٣ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ٧٣ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو ٢٠٢,٣ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢٨ مليون جنيه بقطاع المخازن.، ٣,٤ مليون جنيه بقطاع المخازن والمشتريات نحو ٦ مليون جنيه بقطاع شرق القاهرة..

[٥] - نحو ١٤١ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢٣,٨ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو14 مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ١٢ مليون بقطاع شرق القاهرة .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

ونشير إلى عقد العديد من الإجتماعات بين الشركة والجهاز القومي في هذا الشأن دون حسم الموقف النهائي لمدى إستحقاق الجهاز اتاك الرسوم من عدمه .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن ، في ضوء إنتهاء الترخيص الخاص بالشركة خلال عام ٢٠٢١ وجاري تجديده .

١٣- إستمرار الشركة في إستبعاد بعض أنواع الإيرادات عند حساب وسداد الرسوم المستحقة لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ، الأمر الذي ترتب عليه عدم تحميل المصروفات بنحو ٢٤,٥٨ مليون جنيه خلال الربع الأول من العام الحالي فقط ، ويمثل قيمه رسوم مستحقة للهيئة المذكورة - بخلاف مايخص السنوات السابقة - وذلك نتيجه الخلاف في تطبيق القرارات المنظمة في هذا الشأن ، وقد تمت الإشارة لذلك ضمن تقاريرنا السابقة دون حسم الأمر ، حيث لازال رد الشركة متكرر بأنه : " تم **إعداد** خطـــــــــــاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته.
نوصي سرعة حسم الأمر بشأن خصم تلك الإيرادات وإجراء مايلزم من تسويات.

<u>الإستنتاج المتحفظ</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – فى جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالى فى ٢٠٢١/٣/٣١ وعن نتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة اشهر المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.

<u>مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-</u>

١- وجود العديد من الأصول غير المستغلة ([٦]) ومنها بعض الأراضي المشتراة ([٧]) وكذا مباني مقامة ([٨]) دون إستغلالها الأمر الذي قد عرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها أو التقادم التكنولوجي للأصول ، ومنها :-

---

[٦] - نحو ١٠١,٨ بقطاع الدولي بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها 100% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة 20 % و كابل TENORTH بنسبه ٣٠% وكابل smwe5 بنسبه ٨٥% وكابل smwe3 بنسبة ٨٩% وكابل Imewe بنسبه ٤٥ %.،

[٧] - أرض ومبنى بمدينة العبور بنحو ٢٢ مليون جنيه واللتان تم إستلامهما من شركة خلال عام ٢٠١٨ ١٨ دون أن يتم تسجيلهما باسم الشركة حتى تاريخه بنحو ٢٣ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثماري بعدة قطاعات ، نحو ٠٠٠ بقطاع الدولي ومنها (نحو558.4 مليون جنيه (حق استخدام) ، نحو ٩٣,٢٤ مليون جنيه صافى القيمة الدفترية لعدد 1.83فرعة لكابل TE-NORTH ، نحو 4 مليون جنيه التكلفة التاريخية لمبنى انزال رأس سدر بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها 100% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة 20 % و كابل TENORTH بنسبه ٣٠% وكابل smwe5 بنسبه ٨٥% وكابل smwe3 بنسبة ٨٩% وكابل Imewe بنسبه ٤٥ %.).

[٨] - مبنى سنترال الأوبرا ، نحو 278 الف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة 1663 م٢ ، أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م٢ ، عدد ١٦ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، مبنى انزال رأس سدر والذى بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو٤ مليون جنيه ، نحو ٧,٤٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترا التبين ، وعدد ٣أدوار خالية أيضا بسنترال ١٥ مايو ، مركز تحصيل بشارع حيدر بحلوان (عبارة عن شقة ومحل) قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه واردة من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزه ،

٢- **التأخر لسنوات طويلة عن إبرام عقود للعديد من الأراضي المشتراه ومنها كل من :** (أرض بالساحل الشمالى بسيدى كرير، أرض و مبنى سنترال التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة والمسددة فى ٢٠١٦/٩/٤، أرض سنترالات (٦ ,٧،٨) بمدينة ٦ أكتوبر المسدد قيمتها منذ ٢٠٠٩ على الرغم من استصدارحكم قضائى بإلزام هيئة المجتمعات العمرانية بتحرير عقود البيع عن تلك المواقع لصالح الشركة ، قيمة أرض " فون بوتيك الفيوم الجديدة. " .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم لإنهاء إبرام تلك العقود.

٣- تأخرالشركة في تسجيل بعض الأراضي المملوكة لها ومنها : أرض ومبنى سوفي سات بالمنطقة الصناعية بمدينة العبور والذى تم استلامه بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٢ ، والبالغ قيمته نحو ٢٢ مليون جنيه .

يتعين سرعة ابرام العقود المشار إليها وكذا سرعة تسجيل كافة الأراضي المملوكة للشركة .

٤- إستمرار وجود فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : السجلات الممسوكة بالشركة ومحاضر جرد الأراضي الذي قامت به الشركة طبقا للقرار الإداري الصادر عن الرئيس التنفيذي خلال عام ٢٠١٨ ، بالإضافة إلى عدم جرد بعض الاراضي بالمخالفة للقرار المذكور .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن حفاظا على ممتلكات الشركة .

٥- بلغ إجمالي المنصرف على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٨٨ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، بالإضافة إلى نحو ٣٢٦ مليون جنيه بحساب الدفعات المقدمة ، ولم نقف على أسباب التأخر في التنفيذ ومدى الإستفادة من تلك المبالغ المسددة حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بأسباب التأخر المذكور منذ عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢١ وما ترتب عليه من حدوث تلك الطفرة في التكلفة .

٦- عدم صحة قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم في التشغيل والبالغ قيمتها نحو ٢١,٠٤٥ مليارجنيه وفقا للإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢١/٣/٣١ حيث تبين وجود بعض الأصول المستغنى عنها خرجت من الخدمة لا تعمل ، وكذا أجهزة السنترالات ، فضلا عن اجهزة الـ CDMA والبالغ قيمتها نحو ٦٠٠ مليون جنيه .

يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة .

٨- **بلغت قيمة إستثمارات الشركة المصرية نحو ٦,٧٢٠ مليار جنيه بعد خصم إضمحلال بنحو ٤٧,٩٢ مليون جنيه ، وقد تبين بشأنها** استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ومنها : **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى** - شركة شقيقة - وقد بلغ المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ نحو ١٠ مليون جنيه ، **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** - متاحة للبيع - وقد بلغ المستثمر فيها نحو ٧ مليون جنيه ، وكذا كل من شركة : المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ، تي جلوبال ، الوطنية للتليفون المحمول .

بعض خدمات الشبكة الذكية حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل ومنها كابل EIG بنسبة٦٢,٨ % و كابل TENORTH بنسبه ٤٤,٧ % ، حق استخدام بنحو558 مليون جنيه خلال اعوم من عام 2014 حتى عام 2019 تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة بنحو 105.8 مليون جنيه ، صافى القيمة الدفترية لعدد 2.33 فرعة لكابل TE-NORTH بنحو ١٤٤ مليون جنيه.

ويرتبط بذلك : بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو٦,٠٣ مليار جليه (وفقاً لأحر بيانات مالية وافاتنا بها الشركة) .

يتعين موافاتنا بمستجدات موقف الشركة المصرية للإتصالات من تحصيل باقي نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون .

٩- قامت الشركة بعمل اضمحلال خلال عام ٢٠٢٠ بنحو ٣,٧ مليون جنيه يمثل النسبة المتبقية من استثماراتها فى شركة الثريا دون موافاتنا بما تم من دراسات بشان تحديد خسائر الاضمحلال فى استثمارات الشركة فى شركة الثريا البالغ قيمتها (بعد الاضمحلال) صفر جنيه ، خاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة الاستردادية لتلك الاستثمارات والمؤشرات (الداخلية والخارجية)التى تم الاعتماد عليها فى تحديد تلك القيمة ، بالرغم من تكرار طلبها شفاهة وتحريرا بالخطاب المؤرخ فى ٢٠٢١/١/١٢ الأمر الذى لم نتاكد معه من مدى صحة خسائر الاضمحلال المحتسبة .

يتعين بحث اسباب ماتقدم مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمار المذكور واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

١٠- لم نواف بالعديد من البيانات المطلوبة الخاصة بأرصدة حسابات كل من عملاء (دوائر داخل مصر – مقاصة – شركات تابعة) البالغ قيمتهم نحو ٢٢٩٣ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ ويمثل نسبة نحو ٥٠ % من رصيد حسابات العملاء البالغ نحو ٤٥٥١ مليون جنيه في ذات التاريخ ، وذلك بالرغم من تكرار طلبها بخطاباتنا المؤرخة في (٦ / ٤ /٢٠٢١، ٢١/ ٤ /٢٠٢١ ، ٢٠٢١/٥/١٠، ٥/١٨/ ٢٠٢١) حيث تم موافاتنا بجانب منها دون موافاتنا بالجانب الأكبر، كما لم تقم الشركة بتحديد مواعيد للاطلاع على البيانات والمستندات كما ورد برد الشركة على تقريرنا على القوائم المالية المستقله للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ انها متاحه للاطلاع .
ويرتبط بذلك عدم وجود سجل تحليلي لتأمينات العملاء (بقطاع الدولى) البالغ قيمتها نحو ٩٥ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ ، الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحه ذلك الرصيد فضلا عن قيام الشركة بتخفيض نحو ٧ مليون جنيه من الحساب المذكور خلال شهر ابريل ٢٠١٩ وتعليتها لحساب المناطق بناء على تقرير لجنة فحص التامينات دون موافاتنا بتقرير تلك اللجنة للتحقق من صحه ذلك التخفيض.
يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع موافاتنا بالتقرير المشار اليه والافادة .

١١- تضمنت حسابات العملاء بعض الارصدة المتوقفة بعضها مرحل من عام ٢٠٠٠ ، ومن أهمها :-
- **نحو ٦٤٤,٢ مليون جنيه** بقطاع الدولي ، **ويرتبط بذلك:** نشير إلى إستمرار تضمن رصيد حساب العملاء دائنين (مبالغ محصلة مقدما) نحو ١٠,٧ مليون جنيه مرحل منذ عدة سنوات دون سداد أو تسوية ، ومنها الرصيد الخاص **بشركة اسيك للتعدين** ، الأمر الذي أثرعلى صحة رصيد حسابي العملاء والايرادات خلال السنوات السابقة

- **نحو ٢٢٩ مليون جنيه** مبالغ مستحقة على بعض العملاء والارصدة المدينة بعضها مرحل منذ عام ٢٠١٦ دون حساب الاضمحلال - بقطاع الدولي .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة وانشاء سجلات تحليلية لكافة ارصدة العملاء بالادارة المالية ومطابقة تلك الارصدة بين الادارة المالية والعلاقات التجارية وتسوية الفروق بينهما ان وجدت ونقل بعض الارصدة المشار اليها الى المناطق المختصة لمتابعة تحصيلها ، مع دراسة المبالغ الدائنة وسرعة إجراء التصويب اللازم ، وحساب الإضمحلال اللازم .

١٢- عدم تضمين حساب العملاء الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٤٢٠ مليون جنيه قيمة ضرائب مبيعات المسددة للمصلحة خلال السنوات السابقة والبالغة نحو ٤٠٩ مليون جنيه والمدرجة ضمن المدينين ، مما ترتب عليه عدم حساب إضمحلال على مديونية ضريبة القيمة المضافة الخاصة بأرصدة العملاء المحسوب عنها إضمحلال.

يتعين إضافة تلك الضريبة على حسابات العملاء مع حساب الإضمحلال اللازم بشأنها ، مع اجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة في هذا الشأن .

١٣ - إستمرار تضمين أرصدة العملاء بعض المبالغ المرحلة منذ سنوات **وبعضها** محل تحفظ من قبل العملاء دون حسم موقفها ومنها :-

أ - مبالغ مدينة مستحقة على شركة وي داتا : نحو ٢٥ مليون جنيه الخاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ والتي بلغت نحو ٢٠ مليون دقيقة وذلك لحين اعتماد الإدارة الفنية واتمام التحقيقات ذات العلاقة ، **نحو٢,٥ مليون جنيه** يمثل قيمة ما يخص شركة WE DATAمن خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، **نحو ١١١ مليون جنية** تمثل قيمة أجهزة الـ DPI (IBM) والدعم الفني الخاص بها المستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات ، **نحو ٩ مليون جنيه** تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذته شركة WE DATA لتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ، **نحو ٣,٢٩٨ مليون جنية** قيمة فواتير لم يتم اعتمادها منفذة من خلال شركة Avaia ، عدد من الدوائر الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها .

ب - مبالغ دائنة مستحقة لشركة وي داتا : ومنها (**نحو ١,٨٩١ مليار جنيه** قيمة جانب مما تم تحصيلة لصالح شركة وي داتا من خلال BSS SYSTEM ، **نحو ٢٨٥ مليون جنيه** قيمة المستحق للعاملين بالشركة المصرية لنقل البيانات مقابل قيامهم بتشغيل شبكة ال IP CORE طبقا لما تم الاتفاق عليه وذلك عن الفترة من ٢٠١٨/١١/١ وحتى ٢٠٢١/٣/٣١ ، **نحو ٢٨١ مليون جنيه** قيمة تكاليف إدارة وتشغيل ونقل الخبرات وصيانة شبكة الـ IP CORE عن الفترة من ٢٠١٥/٤/١ وحتى ٢٠١٨/٣/٣١، **نحو ٣٤ مليون جنيه** قيمة عقود الصيانة الخاصة بشبكة ال IP CORE المبرمة مع الغير من خلال شركة WE DATA وذلك قبل نقل أجهزة الشبكة للشركة المصرية للاتصالات) .ب

ج - نحو ٣٤ مليون جنيه تم تخفيضه من حساب شركة فودافون مقابل تحميله بالحسابات المدينة ، **نحو ٨٨ مليون جنيه** تم تحميله على حسابها أيضا مقابل إدراجة بحساب الارصدة الدائنة دون الوقوف علي طبيعتها .

ونشير إلى إعتراض شركة فودافون علي نحو ٣٩,٦ مليون جنيه قيمة فروق تحاسب خاصة بأسعار القوي الكهربائية منذ عام ٢٠١٨ .

د- نحو ٤٤ مليون جنيه مستحقات طرف **عملاء خدمات - BIT STREAM** بعضها مرحل منذ عام ٢٠١٦ تخص شركات كل من (فودافون مصر ، نور ، يالا مصر ، N O N) .

و - نحو ٣٥ مليون جنيه طرف العميل "الهيئة العامة للطرق " ولم يعترف به العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠ .

ز- وجود اختلاف فيما بين رصيد الايراد المقدم الظاهر بالقوائم المالية بنحو ١١ مليون جنيه عن الرصيد الظاهر بالعلاقات التجارية البالغ قدرة نحو ١ مليون جنيه بفارق قدرة نحو ١٠ مليون جنيه .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

يتعين حصر كافة المبالغ المماثلة والعمل على حل جميع أوجه الخلاف بين الشركة وعملائها واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك حفاظا على حقوق الشركة لدى الغير .

١٦- إستمرار تضمن حسابات البنوك نحو ٤٩,٦٠ مليون جنيه قيمة أرصدة محجوزة طرف بعض البنوك - يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠١ - لصالح عدة جهات إدارية بالدولة منها: (هيئة التأمينات الإجتماعية ، محافظة القاهرة ،مصلحة الضرائب ، وزارة المالية ، الجمارك ، هيئة الطرق والكباري ، وزارة الزراعة)

ونشير إلى تضمن الرصيد المذكور نحو ٣٧,٢٩ مليون جنيه غير مربوطة كودائع واوعية ادخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ .

كما نشير أيضا إلى عدم وقوفنا على أسباب التأخر في تنفيذ بعض الأحكام الصادرة في هذا الشأن لصالح الشركة برفع الحجز عن مبالغ بنحو ٣,١٢ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٢ ، والتي سبق الإشارة إليها لذلك بعدة تقارير لنا سابقة .

- ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢١/٣/٣١ عن وجود حجز إداري بنحو ١٨,١٠ مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على أرصدة الشركة ببعض البنوك لصالح جهات حكومية مختلفة ، ولم يتم توقيع الحجز لعدم وجود رصيد كافي بتلك البنوك.

يتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجوزات لإستفادة الشركة من أرصدتها المحجوز عليها وغير المربوطة كودائع .

١٧- بلغت ارصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢١,١٧ مليار جنيه مقابل نحو ٢٠,٢٥ مليار جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بزيادة قدرها نحو ٩١٣ مليون جنيه خلال أربعة أشهر .

ونشير إلى إستمرار قيام الشركة بتحميل حساب المصروفات بالفوائد التمويلية التي تخص التسهيلات الإئتمانية - منذ الحصول عليها وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ - بالرغم من إستخدامها في تمويل مشروعات الشركة وإقتناء أصول بأنواعها ، الأمر الذي يتعارض مع ما تضمنته الفقرة (٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) الخاص بتكاليف الإقتراض ، بأنه "على المنشأة رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل كجزء من تكلفة ذلك الأصل .... إلخ .، وقد بلغت الفوائد المدينة المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية عن الربع الأول من العام الحالي فقط نحو ٢٩٥ مليون جنيه ، وبلغت قيمة الدمغة النسبية نحو ١٤ مليون جنيه .

يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق المعيار المشار إليه مع إجراء التصويب اللازم.

١٨- إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهـــلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة (DWH) ، وذلك لعدم تدارك نظام الفوترة الجديد (BSS) لتلك الفروق حيث لازال نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات المدرجة بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين ، دون قيام الشركة بالتصويب على فواتير العملاء.

وقد أفاد رد الشركة أنها بصدد التخطيط لنقل فوترة مكالمات الصوت للتليفون الثابت عن طريق النظام الجديد (BSS) الذى يقوم حاليا بفوترة خدمات الصوت و البيانات للمحمول بالإضافة الى فوترة خدمات البيانات على التليفون الثابت (FBB/DSL) و قد روعى في هذا النظام عدم وجود أي مرفوضات ...الخ .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن حفاظا على حقوق الشركة طرف عملائها.

موضـــــوعات آخـــــــــرى :

١- أدى تأخر الشركة في إستغلال بعض الأراضي المشتراه إلى صدور قرارات من الجهات الإدارية بإلغاء تخصيها ودخول الشركة في نزاع قانوني مع تلك الجهات ومنها :-

- أرض المعراج البالغ قيمتها نحو ٦ مليون جنيه ، ولم نقف على المستجدات القانونية وموقف الشركة منها بشأن قيام محافظ القاهرة بتاريخ ١٦/٣/٢٠١٩ بإلغاء قرار تخصيصها مع التنبيه على حي البساتين بإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة المحافظة **نتيجة عدم إلتزام الشركة** بشروط إستغلال تلك الأراضي الواردة بعقد الشراء .

- أرض مدينة السادات بنحو ١,٠٨ مليون جنيه بمساحة ٧٨٦٥ م٢ ، حيث رفضت هيئة المجتمعات العمرانية تسجيلها على سند من تضمن البند التاسع من العقد بأنه يحق للهيئة فسخ العقد في حالة اخلال الشركة بشروط التعاقد واستحقاقها مقابل انتفاع بالأرض مدة بقائها في حيازة الشركة ، ولازال رد الشركة متكرر حيث أفاد بأنه جارى الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية إستغلال الأرض المشار إليها وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء نتيجة الفحص ".

يتعين موافاتنا بأخر المستجدات القانونية في هذا الشأن .

٢- خلو سجلات الاصول من البيانات اللازمة عن السعات والفرعات ومحطة الإنزال الخاصة بكابل كابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو ١,٠٣ مليار جنيه وكذا السعات المشتراه من كل من شركتى " ارتل " و"عمان تل" ، الأمر الذي ترتب عليه عدم الوقوف على صحة قيمة الاستبعادات التي تمت خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٩ حيث يتم الإستبعاد بقيم بناء على خطاب الجهة الفنية (وهى جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة ناتج البيع وتحليلات الاصول المتبقية .
- فضلا عن عدم ادراج السعات - وكذا البيانات الخاصة بها بسجلات الاصول الثابتة والبيانات الصادرة عن الجهة الفنية فى ٢٠٢١/٣/٣١ ، وهي السعات الناتجة عن مشروع الـ ALMESH NET WORK - لربط محطات الانزال الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة – السويس) البالغ قيمته نحو ٩٥ مليون جنيه .
يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشان إحكاما للرقابة على تلك الدوائر.

٣- تأخر شركة "كوين" المسند إليها أعمال سحب وشراء الكوابل النحاسية عن سداد نحو ٦٨,٨ مليون جنيه قيمة ما تم سحبه خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ بالمخالفة للعقد المبرم معها الذي تضمن أن يتم السداد خلال الثلاثة أشهر التالية من نهاية الربع ، ونشير إلى خلو العقد المذكور من شرط جزائي عن التأخر في السداد.
يتعين موافاتنا بأسباب التأخر المذكور مع دراسة تضمين العقد عند التجديد للشرط المشار إليه حفاظا على حقوق الشركة .

٤- لم نواف بما إنتهى إليه رأي إدارة الفتوى بمجلس الدولة بشأن مدى خضوع العقارات المملوكة للشركة للضريبة العقارية ، وفقا لما ورد بكتاب السيد مدير عام الإدارة العامة لقضايا الجيزه الصادرة لمدير عام الإدارة للضرائب بالشركة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٥ .
يتعين موافاتنا بالموقف النهائي في هذا الشأن.

٥- تأخر الشركة عن إصدار القواعد التفصيلية للائحة المشتريات التي صدرت منذ ٢٠١٩/٤ .
يتعين سرعة إصدار تلك القواعد إحكاما للرقابة على أعمال الشركة .

٦- مخالفة الشركة للمادة رقم (٢) من القانون رقم (٦٣) لعام ٢٠١٤ الخاص بالحد الأقصى للأجور والتي تضمنت " أن يتم إخطار الجهة التابع لها العامل بكافة المبالغ المنصرفه له بأي صورة " ، حيث تبين إستمرار الشركة في صرف مبالغ لبعض العاملين "بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة " تتمثل في بدل حضور جلسات لجان وذلك بصفة شخصية دون تحويلها إلى الهيئة لتقوم بصرفها وفقا للقواعد المعمول بها لديها أو إبلاغها بذلك والتي بلغت في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢٦٩الف جنيه وقد سبق أن قامت الشركة بالرد بأنة جاري بحث مدى قانونية ذلك الاجراء ولم تتم الافادة حتى تاريخه .

يتعين الإلتزام بنص القانون المشار إليه بعاليه وبالفتوى الصادرة من مجلس الدولة – ادرة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ومجلس النواب والتي قررت وجوب مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فيما يخص تقاضي بعض العاملين بها مبالغ من الشركة المصرية .

٧- تحمل الشركة عوائد إضافية بنحو ٢ مليون جنيه علي الحساب الجاري المدين بالجنيه المصري (بنك قطرالوطني) عن الفترة من إبريل حتي ستمبر ٢٠٢٠ بالمخالفة لتعليمات البنك المركزى – كتاب الدوري الصادر بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠ – بشأن تأجيل الإستحقاقات الإئتمانية للعملاء لمدة سته أشهر مع عدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية علي التأجيل في السداد (حيث إلتزمت كافة البنوك التي تتعامل معها الشركة بتلك التعليمات) .

يتعين إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق الشركة والعمل علي إستيداء المبلغ المخصوم بدون وجه حق .

٨- إستمراروجود قصور فى نظام الرقابة الداخلية - حتى ٢٠٢١/٣/٣١ - فيما يتعلق بالفصل بين المسئوليات الوظيفية (قطاعيا) حيث تبين إستمرار قيام قطاع العلاقات التجارية منفردا بالعديد من العمليات التي تتطلب نظم الرقابة الداخلية بالفصل بينها إحكاما للرقابة حيث لازال القطاع المذكور يقوم بأعمال كل من : (التعاقد مع العملاء ، واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم ، ومتابعة وتحصيل الفواتير الصادرة من القطاع لهم ، ومتابعة حركة الحساب مع العملاء ، وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة القطاع المالي بالشركة ، الذي لا يتم موافاته بالتحليلات الخاصة بهؤلاء العملاء ، الأمر الذي أضعف الدور الرقابي على حركة العملاء ، وهو ما قد يترتب عليه العديد من الاثار والنتائج السلبية وما لها من تداعيات على سلامة التصرفات .
<u>الأمر الذي</u> لا يتفق مع ما ورد برد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية المستقلة للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأنه **" تم انشاء الادارة العامة لحسابات الدولى والنواقل الدولية لتقوم بدورها باعمال فوترة العملاء ومتابعة اعمال التحصيل وفحص اى مشاكل متعلقة بالفواتير مع العملاء ... مما سبق يتضح الفصل بن الجهات التى تقوم بالتعاقد مع العملاء والجهات التى تقوم بفوترة والتحصيل وجهات التسجيل وذلك لتدعيم وتقوية نظام الرقابة الداخلية "** .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشان .

<u>نشاط التليفون المحمول :</u>

١- لم يتضمن ميزان المراجعة لنشاط التليفون المحمول قيمة كافة الأصول الثابتة الخاصة بالتليفون المحمول التي بلغت نحو ٢,٣٩ مليار جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ المدرجة ضمن حسابات الأصول الثابتة بقطاعات الشركة المختلفة ، كما لم يتضمن ما يخص تلك الأصول من مصروفات الإهلاك التي بلغت نحو ٨٤٤ مليون جنيه منذ بداية التشغيل خلال عام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ .

نوصى بحصر قيمة كافة الأصول الثابتة الخاصة بشركات المحمول وما يخصها من إهلاك وإدراجها بميزان المحمول لإظهار الحسابات بميزان المحمول على حقيقتها .

٢- إستمرار الشركة في عدم تحقيق أعداد المكالمات المطلوبة وفقا لإتفاقية التجوال المعدلة المبرمة بينهما وبين شركة "إتصالات مصر"بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ ، ولم نواف بموافقة شركة إتصالات مصر علي ترحيل قيمة المكالمات غير المحققة خلال عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١ والبالغ قيمتها نحو ١٨٣ مليون جنيه .

ونشير إلى أن قيمة المكالمات غير المحققة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ نحو ٤٠,٠١٦ مليون جنيه بنسبه ٥٤,٧% من قيمة ما تم سداده خلال تلك الفترة .

يتعين موافاتنا بموافقة شركة اتصالات مصر مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه (وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حاله حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلي تغيير التوازن التجاري لإتفاقيه التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمه لعوده التوازن طبقا لما جاء برد الشركه علي الملاحظه سابقا) .

٣- لم يتم الأخذ في الإعتبار قيمة المديونية المستحقة علي عملاء المحمول فاتورة (أفراد ، شركات) والبالغة في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٦٢,٩ مليون جنيه عند حساب القيمة المترتبة علي التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" .

الأمر الذي يلزم تداركه وإجراء التسويات المحاسبية اللأزمة والإفادة .

مديرو العموم
نواب مدير الإدارة

محاسب / حسن سعيد يوسف

محاسبة / شيرين محمد المغربي

وكلاء الوزارة

محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز

محاسب / خالد عبد المحسن إسماعيل

محاسب /عاطف السيد عبد السلام

محاسبة / دينا عبد الحميد محمد

محاسبة / سوزان صلاح الشناوى

محاسب / عبدالله عبدالعليم محمود
(عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
- زميل جمعية الضرائب المصرية)

محاسب /عاطف صبحي حسن

تحريراً في : ٩/ ٦/ ٢٠٢١

الوكيل الأول
مديرة الإدارة
"محاسبة / فينيس خلاف ابسخيرون"